Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

الديمقراطية الفلسطينية

قراءة في معوّقات الانتقال لنظام حكم ديمقراطي ومُقترحات المعالجة

ورقة سياسات | أبريل/نيسان، 2023

وحدة الدراسات والسياسات

أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الانسان - المرحلة الثانية
غزة - فلسطين

ifa Institut für Auslandsbeziehungen
Federal Foreign Office

سلسلة : ورقة سياسات

30 أبريل/نيسان، 2023

وحدة الدراسات والسياسات

الديمقراطية الفلسطينية

قراءة في معوّقات الانتقال لنظام حكم ديمقراطي ومُقترحات المعالجة

جميع الحقوق محفوظة - بال ثينك للدراسات الاستراتيجية ©2023

بال ثينك للدراسات الإستراتيجية مؤسسة فلسطينية ذات فكر مستقل غير ربحية تعمل في مجال الأبحاث من أجل إثراء وتعزيز وتشجيع النقاش والتحاور والتفاكر حول القضايا التي تهم حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني. وكونها مؤسسة تفاكر اتخذت شعار "المعرفة طريق الازدهار" كأحد أهدافها الاستراتيجية. وتبنت نهجاً قائماً على الحقوق والديمقراطية في معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالشأن الفلسطيني.

العنوان: غزة - فلسطين

هاتف: 2822005 8 972+

الموقع الإلكتروني: palthink.org

تقديم:

تواجه عملية الدمقرطة عقباتٍ كبيرةً على المستوى العالمي، وقد تختلف توصيفات معوّقاتها وعقباتها من بلدٍ لآخر، لكنَّها تبقى عائقًا أمام التحوُّل الديمقراطي؛ إذ يعيش وفق مقياس الديمقراطية للعام 2022 أقل من نصف سكان العالم في دول ديمقراطية (45.7%)[1]. لم تكن في فلسطين مساحة خالية من التدخُّل الخارجي لممارسة الديمقراطية، بدءًا من الإمبراطورية العثمانية، مرورًا الانتداب البريطاني، وصولًا للاحتلال الإسرائيلي؛ حيث فرضت الأنظمة الاحتلالية تدابير قمعيَّة ضدَّ السياسة الفلسطينية والتعبير الديمقراطي. وعلى الرغم من هذه الظروف، حاول الفلسطينيون باستمرار استعادة وكالتهم السياسية[2].

كانت بداية عملية الدمقرطة جديدة مليئة بالأمل، حيث أجريت أولى الانتخابات بعد تشكُّل السلطة الفلسطينية بعامين، وبُنيت القوانين والأنظمة واللوائح الناظمة للانتخابات الفلسطينية، ورغم وجود الاحتلال الإسرائيلي كمعوق رئيس، تكرَّرت تجربة الانتخابات في هيئات الحكم المحلي والعامة في الأعوام (2004–2006)، ومُنِع إجراؤها في العام 2021. من جانب آخر، على مدار سنوات الانقسام الفلسطيني تعطَّلت الحياة الديمقراطية رغم إجراء بعض الانتخابات المتعلقة بالجامعات والبلديات في الضّفة الغربية دون قطاع غزة، وبعض انتخابات النّقابات في غزة والضفة الغربية. وهو ما وضَّحه ترتيب فلسطين "109" من أصل "167" وفق مؤشر الديمقراطية العالمي Democracy Index[3]. تناقش الورقة ثلاث قضايا رئيسة: **الأولى**، معوقات الديمقراطية في فلسطين. **أما الثانية**، العوامل الداخلية والخارجية المعطلة لإجراء التحولات الديمقراطية في فلسطين. **والأخيرة**، تناقش مآلات الديمقراطية، وتطرح مجموعة من المقترحات لمعالجة المعوقات والتحديات التي تقف حائلًا أمام دمقرطة المجتمع الفلسطيني.

[1] Economist Intelligence, 2022, **Democracy Index 2021: the China challenge**, https://bit.ly/3JsxVyr.
[2] Hawari, Yara. 2020. Al-Shabaka. February 19. Accessed March 14, 2023, https://bit.ly/42GixpJ.
[3] Ibid, Economist Intelligence.

معوقات الديمقراطية في فلسطين:

يطرح فواز طرابلسي في ندوة حول "الديمقراطية والمستقبل الفلسطيني" في العام 1994 فكرته، قائلًا: هناك لبس دائم في قضية التعددية أحد عناصر ومكونات الديمقراطية، لكنها لا تختزل الديمقراطية التي تشمل على عناصر أساسية أخرى تتعلق بالانتخاب ومراقبة ومحاسبة المسؤولين، وتتعلق بالمساواة السياسية والقانونية[4]. إنَّ منطق حركات التحرُّر هو منطق قائم على التَّداعي والانتخاب الذَّاتي، تتأسَّس لمهمة تحريرية بلا إذن، وبلا انتخاب من المواطنين. وقد اعتمدت حركات التحرر التَّأييد الشّعبي لها، وليس الانتخاب، مقياسًا للديمقراطية. ويثير طرابلسي مسألة أخرى، وهي الانتقال من حركة التحرُّر إلى السلطة، في التجارب الدولية، هناك صلةٌ عميقةٌ بين قرار انفراد حركة التحرر بالسلطة، وبين قطيعتها عن المجتمع، ولا ديمقراطية للنظام الذي تبنيه، ولا ديمقراطية للتنظيم الداخلي لتلك السلطة.

مارست السلطة الوطنية الفلسطينية الديمقراطية بعد نشأتها، وبنيت القوانين والأنظمة واللوائح، وأجريت أولى الانتخابات الفلسطينية في العام 1996 لاختيار مُمثلي السلطة الوطنية بموجب العملية الديمقراطية، وتكررت تجربه الانتخابات في هيئات الحكم المحلي والعامة في الأعوام (2004–2006). ثمَّ تعطَّلت الحياة الديمقراطية من جديد بفعل مجموعة من المعوقات والعوامل الداخلية والخارجية التي أثَّرت على مسار التحول الديمقراطي في فلسطين. في المقابل، استمرَّ النظام السياسي الفلسطيني بعملية التحوُّل من السلطة إلى الدولة؛ فأصبحنا أمام تحوُّلات من سلطة إلى دولة، وأنظمة سياسية في كلٍّ من غزة والضفة الغربية، تحتكم للأسس والمعايير القانونية دون إحكام تطبيقها.

أولًا– الاحتلال الإسرائيلي:

من أبرز المعوقات التي تردم طريق التحوّل الديمقراطي الفلسطيني هو استمرار الاحتلال؛ حيث تعمل إسرائيل على تمزيق وحدة المجتمع الفلسطيني، وتشويه بنيته وهياكله الاقتصادية، ومنْع إقامة الدولة المستقلة[5]، فليست لها مصلحة في قيام نظام سياسي ديمقراطي فلسطيني مستقر. وهو ما عبَّرت عنه سنوات المرحلة الانتقالية التي كان من المقرَّر لها أنْ تكون انتقالية لمدة خمس سنوات، لكنَّها مستمرة منذ ثلاثين

[4] مجلة الدراسات الفلسطينية. **الديمقراطية والمستقبل الفلسطيني**، المجلد 5، العدد 15، ربيع 1994، ص56-59.
[5] أيوب، حسن، **آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، 2006. ص8.

عامًا، بفعل تنكُّر إسرائيل لعملية السَّلام، والتخلي عن أسس التَّسوية؛ ما جعل المرحلة الانتقالية تستمر إلى ما لا نهاية.

على الدوام، يضع الاحتلال الإسرائيلي العديد من العقبات والتحديات أمام مسار التحوّل الديمقراطي الفلسطيني، خاصَّة أنه يسيطر على حركة الأفراد والمعابر، ويتحكَّم في كثير من تفاصيل الشعب الفلسطيني. وتمثِّل إجراءات منع الحركة، وتقييد الحريات أكبر عائق أمام التجربة الديمقراطية، خاصة "العملية الانتخابية"، فعلى الرَّغم من أنَّ التنقُّل من الحقوق الأساسية المكفولة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، إلَّا أنَّ القيود الإسرائيلية تجعل من الصعوبة بمكان التحرُّك بحرِّية، خصوصًا في خضمّ العملية الانتخابية التي تحتاج لحركة وتنقُّل سريعين، سواءً لطواقم وموظفي لجنة الانتخابات، والمرشّحين، والصّحفيين، وهيئات الرقابة المحلية والدولية، أو للمرشحين للانتخابات. كل ذلك، يوضِّح بأنَّ ما تنتهجه إسرائيل هي سياسة ضمّ فعليّ لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية، وليس كما تدَّعي حكوماتها، سياسة احتلال مؤقت، والنتيجة اليوم هي ترسيخ "واقع الدولة الواحدة غير المتكافئ في الحقوق"[6]. وفي الآونة الأخيرة، خلص عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية والمراقبين الإسرائيليين والدوليين المعنيين بحقوق الإنسان إلى أنَّ هذا الوضع يرقى إلى نظام "الفصل العنصري".

ومن المتوقع أن تقوم الحكومة الإسرائيلية الائتلافية الجديدة، برئاسة بنيامين نتنياهو، بإضْفاء الشَّرعية على البؤر الاستيطانية الإسرائيلية التي أقيمت بشكل غير قانوني؛ ما يزيد من توسيع السيادة الإسرائيلية على الأراضي التي من المفترض أن تنتمي إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية[7]. حكومة نتنياهو السادسة لا تظهر أيَّ نيَّة للعودة إلى طاولة المفاوضات، بل تعمل على فرض السيادة الإسرائيلية على أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، من خلال سياسة الاستثمار الضّخم في بناء وتطوير المستوطنات، والبنية التحتية، والخدمات في الضفة الغربية على مدى العقود القليلة الماضية.

وقد أعاقت إسرائيل سيْر العملية الانتخابية بشكلٍ مباشرٍ في الانتخابات التشريعية الأولى في العام 2006؛ حيث أغلقت مراكز تسجيل النَّاخبين، ومنعت طواقم لجنة الانتخابات من العمل في القدس، واعتقلت عددًا

[6] Ravid, Barak. 2017. Haaretz. Feb 7. Accessed March 14, 2023, https://bit.ly/3TLBcMB
[7] Shemer-Kunz, Yoav. 2023 . "TOWARDS A SHARED LAND." Rosa Luxemburg Stiftung. January. Accessed March 14, 2023,

منهم، وفرضت حظْرًا للتجوال على بعض المناطق. وأعادت السياسة نفسها بعد إعلان السلطة الفلسطينية عن انعقاد الانتخابات العامَّة في العام 2021، وتأجَّلت بعد منع إسرائيل انعقادها في القدس، وحتى في الانتخابات المحلية، نفَّذت إسرائيل بحقِّ الديمقراطية الفلسطينية السياسات نفسها، فقد اعتقلت بعض المرشَّحين في القدس، من بينهم رؤساء قوائم انتخابية قبيل الانتخابات المحلية في 2021[8].

ثانيًا– الانقسام الفلسطيني:

أعاق الانقسام السياسي مسار التحوُّل الديمقراطي، الذي تولَّد في المجتمع الفلسطيني بين حركتي "فتح" و"حماس" بعد إجراء الانتخابات التشريعية الثانية في العام 2006، والتي أفْضت إلى وجود قوَّتين متوازيتين؛ ما أدَّى لانتقال الصِّراع من المجال السياسي والفكري والبرامجي إلى الاقتتال الداخلي؛ نتيجة اختلاف التوجُّهات السياسية والبرامجية. ومع ذلك، تؤيِّد الأحزاب الفلسطينية الانتخابات، وتعرقل إجراءها، وتعمد إلى الانتخابات الانتقائية غير الدَّورية سواء النّقابية أو البلديات؛ بمعنى إثراء حزبي فردي على حساب إفقار المجتمع، فالإيمان مرهون بالنتائج والمكاسب الحزبية لا بالعملية الديمقراطية الشاملة[9]؛ ما يعني أنّ الاختلاف تحوَّل إلى صراعات حزبية بدلًا من التنافس الديمقراطي. وفي ظلِّ هذا الصِّراع، لا يتحرَّك الفلسطينيون في فضاءٍ حرٍّ يستطيعون فيه ممارسة حرية الانتخابات، وتفويض صندوق الانتخابات للقيام بإنهاء الانقسام بالطرق الديمقراطية[10].

لم يسجَّل لغاية اللَّحظة أنَّ الانتخابات الفلسطينية على اختلافها (الرِّئاسية، والتَّشريعية، والمحلِّية) أُجْرِيت في مواعيدها الدُّستورية والقانونية، وإنَّما يتمُّ تمديد إجرائها، ليس هذا فحسْب، بل استحدثت آليَّات جديدة في اختيار ممثلين للشَّعب؛ كتعيين رؤساء ومجالس الهيئات المحلية، ويُمكن رصْد آليَّات عمل السُّلطة والفصائل الفلسطينية من أجل تجديد الشرعيَّة[11]. وبالنَّظر إلى آخر انتخابات محليَّة في فلسطين (2021–2022)، التي جرت على مرحلتين بالضفة الغربية والقدس في ظلِّ استمرار حالة الانقسام الداخلي، وتغييبٍ للعمليَّة

---

(8) **لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية**، متاح http://bit.ly/3ZB35Jd

(9) بال ثينك، **ضمن طاولة مستديرة**، غزة فلسطين، 1 مارس 2023

(10) الحروب، خالد: **هندسة الانتخابات الفلسطينية**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، رام الله فلسطين، 2013، متاح http://bit.ly/3YvpMxz

[11] رحال، عمر. وآخرون. **تداعيات غياب الانتخابات الفلسطينية على المجتمع والقضية**، ورقة تحليل سياسات، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية- غزة، 2022، ص5.

الديمقراطية في قطاع غزة، بفعل رفض حركة حماس التي أكَّدت في بيان صحفي 13 أذار/ مارس 2022م، أنَّ الانتخابات المُتجزِّئة تعزِّز نهج التفرُّد والإقصاء، ولا حلَّ إلَّا بانتخابات شاملة، وبتوافق وطني[12].

ويمكن التعبير عن انتكاسة الديمقراطية الفلسطينية في الفترة الواقعة بين (2006–2023) من خلال مؤشر قياس الديمقراطية العالمي الذي يجريه Economist Intelligence ، إذْ حصدت الديمقراطية الفلسطينية في العام 2006 على (6.01) نقطة، وتراجعت حتى وصلت في العام 2021 عند (3.94) نقطة. ويمكن تفسير ذلك بغياب إجراء الانتخابات العامة، وكذلك انتخابات مجالس الطلبة، والنّقابات، والاتّحادات بشكلٍ دوريٍّ مُنتظمٍ، وإنْ أُجْريت انتخابات محلية، ومجالس طلبة في الضِّفة الغربية تكون شبه دوريَّة، ودون قطاع غزة.

مؤشر الديمقراطية 2021 [13]						
	الحريات المدنية	السياسة الثقافية	المشاركة السياسية	عمل الحكومة العملية والتعددية	الترتيب العالمي	المجموع النهائي
فلسطين	4.38	8.33	0.14	3.33	109	3.94

مؤشر الديمقراطية من العام (2006–2021)[14]												
	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
فلسطين	6.01	5.83	5.44	4.97	4.80	4.80	4.72	4.57	4.49	4.46	4.39	3.89	3.83

العوامل المُعطِّلة لإجراء التحوُّلات الديمقراطية في فلسطين:

عانت العملية الديمقراطية الفلسطينية مجموعةً من الإشكاليات والتحديات الناتجة عن التدخلات والمؤثرات الخارجية، والتي شكَّلت بالإضافة للعوامل الداخلية الفلسطينية سببًا رئيسًا في تراجع مسار التحوُّل الديمقراطي الفلسطيني، وغياب الممارسة الديمقراطية، وعدم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الأراضي الفلسطينية منذ أكثر من 15 عامًا، ويمكن عرضها على النَّحو الآتي:

أولًا– العوامل الداخلية المعطلة لإجراء التحولات الديمقراطية:

[12] جريدة الرسالة نت. **حماس: الانتخابات المتجزأة تعزّز نهج التفرّد والإقصاء**، 13 مارس 2022: https://bit.ly/3uDek7g

[13] مقياس مؤشر الديمقراطية من (0 إلى 10) The Economist Intelligence Unit Limited 2022.

[14] The Economist Intelligence Unit Limited 2022, P35.

1. **المـوروث الثقـافي والتركيبـة المجتمعيـة:** يتشـابه المجتمـع الفلسـطيني مـع المجتمعـات العربيـة فـي المـوروث الثقافي والبنـى الاجتماعيـة التـي خضـعت فـي تاريخهـا المعاصـر إلـى مجموعـة كبيـرة مـن العوائق التـي حدَّت من تطوّرها؛ كـالاحتلال، وأنظمـة الحكم السياسية، وضـعف التقدُّم والتنمية. ومن الظواهر المُلفتة للحقل السياسي الفلسطيني بروز ظاهرة الانقسامات الحادَّة منذ بداية الحركة الوطنية المعاصرة التي لم تستطع بناء برنامج سياسي واقتصادي مشترك.

كل هذا المورث الثقافي سواء القبلي أو الحزبي ساهم في تراجع مسار التحوُّل الديمقراطي؛ وأثَّر عدم إنجـاز الدولـة علـى هويـة المجتمـع وأولويـات فئاتـه بـين اسـتمرار الحالـة الثوريـة، وتطـوير المجتمـع الفلسـطيني، وتعـاظُم دور جماعـات المصـالح؛ مـا سـاهم فـي تراجـع الحالـة الديمقراطيـة[15]. وتعـاني التجربـة الديمقراطيـة فـي فلسـطين مـن غيـاب لمفهـوم التنشـئة الاجتماعيـة، والـدعم الـرئيس لمسـار الديمقراطية، وهو ما ينطبق على منظومة القيم التي لا تحرِّض على الديمقراطية[16]. بالإضافة إلى الحياة السياسية التي تهيمن عليها الأحزاب والفصائل الفلسطينية، وهذه الهيمنة تولِّد نمطًا يقوم على التوافـق الـوطني والحـوار والمحاصصـة لحـل الخلافـات، وهـو مـا يـؤدِّي إلـى غيـاب آليـات فاعلـة للمساءلة[17]، وهو ما تشهده السِّياسة الفلسطينية حول التوافقات الحزبية لانعقاد الانتخابات، بدلًا من عملية ديمقراطية تتصف بالديمومة والاستمرار وفقًا للقوانين واللوائح الناظمة للعملية الانتخابية في فلسطين.

2. **تشوه بنية النظام السياسي:** يعاني النظام السياسي الفلسطيني من هشاشة مؤسساته، في ظلِّ غياب الممارسة الديمقراطية، واستمرار الانقسام السياسي؛ ما عرَّض مؤسسات النظام السياسي للتآكل بفعل الصِّراع على السلطة، وقد ساهمت ازدواجية المؤسسات بين مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير في خلق نظامٍ سياسيٍّ هشٍّ، غير قادر على تجاوز العقبات والتحدِّيات التي فرضها استمرار المرحلة الانتقالية. وأدَّت تلك التشوُّهات إلى الحدِّ من إمكانية تطوُّر الاقتصاد الفلسطيني، وبنى المجتمع الفلسطيني باتِّجاهات تخدم عملية التنمية السياسية الشاملة[18]. وأثَّرت إشكالية العلاقة بين

---

(15) بال ثينك، **طاولة مستديرة**، غزة فلسطين، 1 مارس 2023.

(16) المرجع السابق..

17 أبو خلف، نايف. **عملية التحول الديمقراطي في فلسطين المتغيرات المؤثرة والمعوقات**، جامعة النجاح الوطنية – نابلس، ص12.

(18) ماهر الشريف. **إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو، بيروت**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2007، ص16–31.

المنظمة والسُلطة سلبًا على عملية البناء المؤسسي، وأعاقت تعزيز العناصر الأساسية للحكم الصالح، وممارسة الصلاحيات الدستورية، والشَّفافية، والمساءلة، وسيادة القانون[19].

3. **ضعف المجتمع المدني:** يعاني المجتمع المدنيُّ الفلسطيني سواء في إطاره الواسع الذي يشمل الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية، أو في إطاره الضَّيق الذي يقتصر على المؤسسات الأهلية من ضعفٍ شديدٍ، نتيجة سيطرة القوى التاريخية من حركات وتجمُّعات على صناعة قرار الحرب والسِّلم؛ فالمجتمع المدنيُّ في غزَّة والضفة فَقَدَ القُدرة على التأثير في صناعة القرار، ودفع الأطراف الفلسطينية للاحتكام لصندوق الانتخابات كوسيلةٍ لحل الخلافات المستعصية. وبجانب هشاشة المجتمع المدني ودوره في التغلب على التحديات الداخلية التي تقف عائقًا أمام الدمقرطة، تشكِّل الظروف الاقتصادية تحديات إضافية؛ بسبب انتشار الفقر والبطالة، وتدني معدلات الأمن الغذائي[20]، رغم محاولات القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إنهاء الانقسام، وتقديم المبادرات والفعاليات والحوارات والنشاطات الهادفة لإنهائه، ومعالجة تداعياته.

ثانيًا– العوامل الخارجية المعطلة لإجراء التحولات الديمقراطية:

لم يحْظَ الفلسطينيون قطّ بحيّزٍ خالٍ من التدخُّلات الخارجية لممارسة الديمقراطية؛ فمنذ الإمبراطورية العثمانية مرورًا بالانتداب البريطاني وصولًا إلى احتلال إسرائيل، فرضت تلك التدخلات تدابير قمعيَّة لِلَجمِ السياسة الفلسطينية والتعبير الديمقراطي. في الوقت الراهن، تتمظْهر مجموعة من المعوقات الخارجية التي تؤثر على مسار الديمقراطية في فلسطين. ومنذ نشوء النظام السياسي الفلسطيني، تداخلت العديد من العوامل المؤثرة في شكله، وفي مسار حركته وتطوره، وهذا الأمر ليس فريدًا أو خاصًا بالحالة الفلسطينية، إلَّا أنَّ المسألة بالنسبة للنظام السياسي الفلسطيني تكمنُ في الأثر الكبير _أكثر من المعتاد_ للعوامل الخارجية، ولم يعبر عن تطور دينامية فلسطينية داخلية؛ فقد كانت نشأة منظمة التحرير الفلسطينية (م، ت، ف) قرارًا عربيًا له صلة بتوازنات السياسات العربية، وبلغت هذه التأثيرات مستويات غير مسبوقة بعد توقيع اتفاق أوسلو، وقيام السلطة الفلسطينية؛ فتعاظمت التأثيرات على إمكانية إنجاز التحوُّل الديمقراطي، أهمّها إشكالية التحديث المشوّه الذي لم ينتج عن تطور الحاجات العضوية والبنى الذاتية للمجتمع، وإنَّما عن حاجات خارجه، وما

[19] مرجع سابق، أبو خلف، نايف. ص10.
[20] بال ثينك، **طاولة مستديرة**، غزة فلسطين، 1 مارس 2023.

نتج عنها من ردود فعل مشوَّهة، خاصَّة في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[21]. ويمكن عرض أهمّ القوى الخارجية المُعطِّلة لإجراء التحولات الديمقراطية على النَّحو الآتي:

1. **الدول العربية والإقليمية:** عانى مسار التحوّل الديمقراطي من التدخُّلات الإقليمية التي حاولت توظيف الديمقراطية الفلسطينية بما يتلاءم مع مصالحها الوطنية، وعمدت القوى الإقليمية من خلال الدَّعم المالي والنفوذ السياسي للاستحواذ على الورقة الفلسطينية بما يخدم مصالح بعض الدول إقليميًا ودوليًا، وكان التدخُّل الإقليمي في الديمقراطية يتمحور حول مسارين: الأوّل، مرتبط ببقاء النظام القائم والمحافظة عليه. أما الثاني، فهو محاولة تأمين مصالحها الإقليمية الجيوسياسية. وفي حال أجريت الانتخابات، تدعم بعض دول المنطقة والإقليم الأحزاب الفلسطينية المترشحة للانتخابات، بما يتلاءم مع كون نتائج العملية الديمقراطية قريبة من أهدافها الوطنية.
2. **الولايات المتحدة الأمريكية:** منذ نشأة السلطة الوطنية، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية لإحداث تحوُّل ديمقراطي باعتبارها الرَّاعي الرَّئيس لعملية التَّسوية السياسية، وعبَّرت عن موقفها الدَّاعم بمجموعة من الاشتراطات والضغوطات السياسية والاقتصادية؛ وأغفلت البيئة السياسية والحزبية اللازمة لمسار التحوُّل الديمقراطي[22].

   ومع التوقُّف التدريجي لعملية التَّسوية السياسية، بدأ الدَّور الأمريكي الدَّاعم للديمقراطية في فلسطين بالتراجع، والذي تزامن مع التطورات الداخلية في المجتمع الفلسطيني، والتَّضارب ما بين فكرة الانتقال من الحركة الوطنية للدولة الفلسطينية دون تحقيق الاستقلال، وما رافقها من تصاعُد لحالة العنف، وهو ما أعاق ظهور نظام سياسي مستقر قادر على إحداث التحوُّل، إلى أن وصل دونالد ترامب إلى الحكم في العام 2016، وتبنَّى السياسة الحمائية، خاصّة بعد جائحة كوفيد- 19، التي ألقت بظلالها على السياسة، ودعم التحولات الديمقراطية العالمية.
3. **الاتحاد الأوروبي:** على الدوام، يربط الاتحاد الأوروبي مساعدته للدُّول النَّامية بمدى التزامها بالمعاهدات والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان؛ ما ساهم في دفع دول كثيرة إلى تحسين أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما تواصل تصريحاتُ ومواقف الاتحاد الأوروبي دعمَ العملية

[21] مرجع سابق، أيوب، حسن، ص103.

(22) أحمد، خميس، ومحمود، حسناء: **التحول إلى الديمقراطية: المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، برلين 2020.

الديمقراطية في فلسطين، غير أنَّ السياسات العملية للاتحاد الأوروبي بشكلٍ عامٍ، والدول الأوروبية بشكلٍ خاصّ، تفضِّل مصالحها الخاصة على تعزيز الديمقراطية، لاسيَّما في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية المُتسارعة؛ كالحرب الروسية – الأوكرانية على حدود أوروبا، وقضية هجرة اللاجئين إلى أوروبا؛ ما دفعها لتفضيل قضايا الأمن والاستقرار على دعم الممارسة الديمقراطية.

مُقترحات سياسية لمعالجة معوقات وتحديات الممارسة الديمقراطية في فلسطين

إنَّ معالجة معوقات الديمقراطية الفلسطينية يبدأ بالإرادة السياسية الحقيقية لدى صناع القرار بتبنِّي نهج الإصلاح الديمقراطي من خلال:

إجراء الانتخابات:

إذا كانت القيادة الفلسطينية تراهن على مشروع بناء الدّولة، وبَنَت وزارات، ومؤسسات، وأجهزة أمنية، فإنّها بحاجةٍ لتجديد شرعيَّات مؤسساتها، عبر إجراء الانتخابات، ودمقرطة المجال العام. في الضفة الغربية، ما تزال هناك انتخابات تجري في بعض القطاعات والبلديات والجامعات، في حين تمنع حركة حماس في غزَّة أيَّ نوع من الانتخابات، وعلى كل المستويات[23]؛ وهو ما يستوجب العمل على إجراء الانتخابات الطلابية والنقابية والهيئات المحلية بشكلٍ منتظمٍ ودوريّ، كخطوات تمهيدية لإجراء الانتخابات العامة، وإثبات قوَّة الإرادة الفلسطينية، والعمل على تذليل جميع العقبات التي تقف أمام إجرائها؛ من أجل إعادة تنظيم وترتيب النظام السياسي الفلسطيني، بدلًا من البحث عن آليات تجاوز الفراغ السياسي المستقبلي؛ فالأوْلَى أنْ تتحوَّل الإرادة السياسية الحقيقية إلى برنامج عمل حقيقي على المستوى الداخلي والخارجي؛ من أجل إعادة المسار الديمقراطي في فلسطين. ويمكن البدْء بالتدرُّج والمرحلية في الانتخابات الفلسطينية، فبالإمكان إجراء الانتخابات المحلية والنقابية والطلابية، وهو ما يعزِّز دمقرطة النظام السياسي الفلسطيني، ويعزِّز إجراء الانتخابات العامة.

[23] عزم، أحمد: **إضرابات "نقابية" تحت الاحتلال**، جريدة الغد الأردنية، 27 أذار/ مارس 2023. https://bit.ly/3nuyiQv

التنشئة الاجتماعية والسياسية:

تعد التنشئة الاجتماعية– السياسية في أي مجتمع مُتطلبًا مهمًا من متطلبات التحول الديمقراطي، وذلك لأنَّ حضور الديمقراطية، وتكامل مقوماتها أمرٌ يتوقَّف على مدى تأصُّل القيم الديمقراطية في عقول ووجدان أفرادها؛ فالحياة الديمقراطية مرهونة بأبعادها وخلفياتها الثقافية[24]. أكَّدت الدراسات والأبحاث بالديمقراطية أنَّها تُقاس بمدى ممارستها عبر المراحل العمرية المختلفة، تبدأ بالمرحلة التعليمية، ومن ثمَّ النَّقابات والاتّحادات، وصولًا للانتخابات المحلية والعامة. ودون التنشئة السياسية وممارسة الديمقراطية، سوف تبقى الديمقراطية أدائية وليست ثقافة مجتمعية. ومن شأن التنشئة الاجتماعية السياسية أنْ تُعالج مجموعة من الإشكاليات التي سببها الانقسام، أهمّها: منع الأجيال الفلسطينية الشَّابة من مُمارسة الديمقراطية، سواء في الجامعة، أو الاتحادات، أو البلديات.

التوجُّه للمجتمع الدولي من أجل ممارسة الديمقراطية:

أُجِّلت الانتخابات العامة في العام 2021 إلى حين توفُّر شروط إجرائها في الأراضي الفلسطينية كافةً، وفي مقدمتها القدس العاصمة، وفقًا لأحكام القانون، لكن لم تعمل القيادة الفلسطينية والأحزاب التي توافقت على إجرائها من أجل تذليل العقبات التي تقف حائلًا أمامها، وهو ما يتطلب التوجُّه للمجتمع الدولي، والضّغط من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة الديمقراطية.

تحييد المعطلات الخارجية:

إنَّ التجاذُبات الدولية أحد أسباب استمرار الانقسام الفلسطيني، الذي يقف حائلًا أمام الديمقراطية الفلسطينية، وهو ما صرَّحت به حركتا "فتح" و"حماس" مرات عديدة في جولات المصالحة، واتَّفقتا على تحييد الضغوطات والتدخلات الدولية. غير أنَّ المعطلات الدولية ما زالت قائمة، وهو ما يستوجب تحييدها، ودعم التحول الديمقراطي، وتنمية المجتمع الفلسطيني.

[24] مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" وجامعة القدس أبو ديس، **ورشة عمل بعنوان "التحول الديمقراطي"**، 21 كانون أول 2014. https://bit.ly/3nPEgvj